تحليل سيسولوجي لأسباب إنتشارالفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة – دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية

المستخلص:

يعد الفساد الإداري من أخطر التحديات التى تواجه الدول النامية ، ويحظى باهتمام متزايد من قبل حكوماتها نظرا للمشاكل الاقتصادية وتراكم الديون الخارجية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتدنى معدلات الاداء والانتاجية فى القطاع العام. ومصر كغيرها من الدول تدرك أبعاد هذه المشكلة فقد صدقت على الاتفاقية الدولية المتعلقة بمحاربة الفساد واساءة استعمال السلطة الوظيفية.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذه الدراسة فى أن هذه الظاهرة :

- تمثل تهديدا استراتيجيا لاستقرار ونمو المجتمعات المعاصرة وعائقا حرجا أمام خطط وبرامج التنمية.
- التعرف على أسباب الفساد الإداري للعمل على مواجهته وعلاجه .
- وضوح الحاجة إلى تقديم منهج جديد للتعامل مع ظاهرة وسلوك الفساد الإداري.

وتتمثل أهداف الدراسة فى:

- تحديد درجة معرفة المبحوثين بالفساد الإداري فى اجهزة الدولة من حيث مدى انتشاره وجهات محاربته، ومجالات ظهوره.
- تحديد درجة موافقة المبحوثين على أسباب انتشار ونمو الفساد الإداري سواء التنظيمية منها والسياسية والتشريعية والبيئة العامة والثقافية.
- معرفة رأى المبحوثين فى الأساليب العلاجية لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري ومحاربته .
- تحديد معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين ودرجة موافقتهم على الأسباب المدروسة لانتشار الفساد الإداري.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- أن الفساد الإداري منتشر فى القطاع العام بصورة كبيرة عن القطاع الخاص ، وأن من أهم الأسباب المختلفة لانتشار الفساد الإداري تأتى في مقدمتها الموافقة على الأسباب الخاصة بالبيئة العامة والثقافية ، ثم الأسباب التشريعية والسياسية لهذا يجب مراجعة البيئة العامة والثقافية والتى أصبحت تمثل بيئة خصبة لانتشار الفساد، ساعد على الأعمال

الثقافية التى تروج الفساد وتجعل من الفاسدين أبطال فى المجتمع وهو ما شجع الأخرين على ممارسة الفساد لتقليدهم .

وأشار المبحوثين إلى أن من أهم الأساليب العلاجية لمواجهة الفساد الإداري تدريب العاملين على النزاهة ورفع كفاءتهم الادارية والتزام بالعدالة الموضوعية وزيادة الأجور والحوافز من أجل اشباع حاجات العاملين وتشديد العقوبات على من يرتكب الجرائم.

وأوصت الدراسة إلى أنه:

- لابد من وضع اليات للمتابعة والمراقبة الداخلية على العاملين والعمل على تضييق الفوارق فى الدخول بين العاملين بالدولة ووضع عدد من المعايير الموضوعية الدقيقة لاختيار العاملين بالمنظمات.
- لابد من الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية خاصة الطفال بالأسر وتربيتهم على الامانة والصدق والحفاظ على الممتلكات العامة .
- واخيرا لابد من مراجعة التشريعات والقوانين التى تحكم العمل.

Abstract

Administrative corruption is one of the most serious challenges faced by developing countries and is receiving increasing attention from their governments due to economic problems, accumulation of external debt, low rates of economic growth and low performance and productivity in the public sector. Like other States, Egypt is aware of the dimensions of this problem and has ratified the International Convention against Corruption and Abuse of Functional Power.

In this sense, the importance of this study lies in the fact that this phenomenon:

-represents a strategic threat to the stability and growth of contemporary societies and a critical obstacle to development plans and programs.

-Identify the causes of administrative corruption to work on the face and treatment.

-Clear the need to provide a new approach to dealing with the phenomenon and behavior of administrative corruption.

The objectives of the study are:

-Determining the degree of knowledge of the respondents about administrative corruption in the state apparatus in terms of the extent of its spread and destinations of combat, and areas of emergence.

-Determine the degree of approval of the respondents on the causes of the spread and growth of administrative corruption, whether

organizational, political, legislative and the general and cultural environment.

-Know the opinion of the respondents in the therapeutic methods to confront the phenomenon of administrative corruption and fight it.

-Determining the significance of the relationship between the independent variables studied for the respondents and their degree of agreement on the reasons for the spread of administrative corruption.

The study reached a number of results, the most important of which are:

-Administrative corruption is pervasive in the public sector, largely from the private sector, and one of the most important reasons for the spread of administrative corruption is the approval of the reasons for the general and cultural environment. The legislative and political reasons for this must be reviewed the general and cultural environment which has become a fertile environment for the spread of corruption , Helped cultural works that promote corruption and make corrupt people heroes in society, which encouraged others to practice corruption for their tradition.

The respondents pointed out that one of the most important methods of dealing with administrative corruption is the training of employees on integrity, raising their administrative efficiency, commitment to substantive justice, and increasing wages and incentives in order to satisfy the needs of workers and to tighten penalties for those who commit crimes.

The study recommended that:

-Mechanisms should be put in place to monitor and control internal workers and work to narrow the differences in incomes among employees in the state and the establishment of a number of objective criteria for accurate selection of employees in organizations.

-It is necessary to pay attention to social upbringing, especially children, to families and their education to honesty, honesty and preservation of public property.

-Finally, it is necessary to review the legislation and laws governing the work.

مقدمة:

أصبح الفساد في الآونة الأخيرة من أهم وأخطر الظواهر العالمية في كل أنحاء العالم وأصبح يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي ليس فقط في الدول النامية وإنما أمتد ليشمل الدول المتقدمة أيضاً وتؤكد التقارير الدولية أن الفساد أصبح عائقاً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه يعد خللاً في استثمار المدخلات بالشكل الصحيح ويضعف فعالية الأفراد وكفاءة المؤسسات، كما يشكل اخطار كثيرة على استقرار المجتمعات وأمنها ومؤسساتها الاقتصادية وأنظمتها المالية وهيأتها السياسية، فالفساد يتصادم مع القيم الأخلاقية النبيلة فإذا تقوى عليها ينهار النظام فتضعف الدولة وتقل الكفاءة

وتتراجع التنمية المجتمعية، ولقد أظهرت الدراسة التي قامت بها هيئة الشفافية الدولية (Ini.Trans Parancy)عام ١٩٩٦ والتي شملت ٥٤ دولة مختلفة للتعرف على انتشار ظاهرة الفساد فيها تبين أن أسبانيا وايطاليا الأكثر فساداً، أما بقية الدول فجميعها كانت من الدول المتقدمة والنامية.

ومن هذا المنطلق أصبحت ظاهرة الفساد عامل قلق يؤرق واضعي السياسات فى الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، ومصر كغيرها من الدول التي بدأت تتأثر أجهزتها الإدارية بمعظم المتغيرات السائدة فى العالم مما دفع الحكومة الى العمل للتخطيط لبرامج الإصلاح الإداري.

لذا فإن طبيعة التحليل في ظاهرة الفساد الإداري تحتم الوقوف على الدوافع والأسباب التي يمكن أن تؤدى الى ممارسة ظاهرة الفساد الإداري، من أجل وضع الخطط والبرامج لمواجهة واستئصال جذوره من مؤسسات الدولة حتى تستطيع أن تقوم بدورها التنموي على أفضل صورة .

أولاً: مشكلة الدراسة:

الفساد الإداري ليس بالظاهرة أو السلوك الحديث، حيث عانت حضارات الامم قديماً وحديثاً من مظاهر عديدة لتفشيه وممارسته، وأوضحت العديد من الوثائق التي تثبت وتؤكد أن الفساد الإداري لم تسلم منه حضارة أو أمه إلا أن هذه الظاهرة تحتل حالياً فى الآونة الأخيرة حيزاً كبيراً من اهتمامات كافة المجتمعات من جميع الفئات والمستويات ويزداد وعى الجماهير وتنامى قوة الاعلام وارتفاع أصوات الشعوب ومراقبتها للتنفيذيين فى شتى المجالات.

ويعد الفساد الإداري من أخطر التحديات التى تواجه الدول النامية ويحظى باهتمام متزايد من قبل حكوماتها نظراً للمشاكل الاقتصادية وتراكم الديون الخارجية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتدنى معدلات الأداء والانتاجية فى القطاع العام، وعقدت فى السنوات الأخيرة العديد من المؤتمرات لمناقشة هذه الظاهرة والحث على المزيد من الشفافية من قبل بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية

ومصر كغيرها من الدول تدرك أبعاد هذه المشكلة ولهذا فإنها إلى جانب ما لديها من نظم لمكافحة الفساد صادقت على الاتفاقية الدولية المتعلقة بمحاربة الفساد واساءة استعمال السلطة الوظيفية.

وقد نشطت الأجهزة الرقابية في السنوات الأخيرة وخاصة الرقابة الإدارية وضبط العديد من قضايا الفساد التي شغلت الرأي العام، ومع ذلك ما زال الفساد بصورة

المختلفة متأصل ومتجذر خاصة في بعض مؤسسات الدولة الخدمية والتي تتعامل مع المواطنين وتقدم لهم خدماتها التعليمية والصحية والتموينية والتراخيص وغيرها من الخدمات والتي يحتاجها المواطن بصورة منتظمة، وقد يجبر أحياناً على دفع الرشوة من أجل الحصول على الخدمة، حتى صار ذلك عرف أو سلوك مقنن فى التعامل مع هذه المؤسسات، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتحليل ظاهرة الفساد الإداري في بعض مؤسسات الدولة من خلال التعرف على الأسباب المختلفة التي أدت إلى انتشار ونمو الفساد فيها، وسبل المواجهة والقضاء عليه، ومدى ارتباط الموافقة على هذه الأسباب بخصائص المبحوثين العاملين في هذه المؤسسات.

ثانياً: أهمية الدراسة:

وقد نشطت الأجهزة الرقابية فى السنوات الأخيرة وخاصة الرقابة الإدارية وضبط العديد من قضايا الفساد التى شغلت الرأى العام، ومع ذلك ما زال الفساد بصورة المختلفة متأصل ومتجذر خاصة فى بعض مؤسسات الدولة الخدمية والتى تتعامل مع المواطنين وتقدم لهم خدماتها التعليمية والصحية والتموينية والتراخيص وغيرها من الخدمات والتى يحتاجها المواطن بصوره منتظمة، وقد يجبر أحياناً على دفع الرشوة من أجل الحصول على الخدمة، حتى صار ذلك عرف أو سلوك مقنن فى التعامل مع هذه المؤسسات، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتحليل ظاهرة الفساد الإداري فى بعض مؤسسات الدولة من خلال التعرف على الأسباب المختلفة التى أدت إلى انتشار ونمو الفساد فيها، وسبل المواجهة والقضاء عليه، ومدى ارتباط الموافقة على هذه الأسباب بخصائص المبحوثين العاملين فى هذه المؤسسات.

ثانياً: أهمية الدراسة:

يعد موضوع الفساد الإدارى من الموضوعات التى تهم المجتمع وتستحوذ على اهتمام القيادات السياسية والإدارية التى تسعى لتلبية احتياجات مجتمعاتها ومن هذا المنطلق فإنه يمكن ذكر عدد من الأسباب التى تعزز من أهمية هذه الدراسة منها:

يعد موضوع الفساد الإداري من الموضوعات التي تهم المجتمع وتستحوذ على اهتمام القيادات السياسية والإدارية التي تسعى لتلبية احتياجات مجتمعاتها ومن هذا المنطلق فإنه يمكن ذكر عدد من الأسباب التي تعزز من أهمية هذه الدراسة منها:

١- يتناول البحث ظاهرة الفساد الإداري والتي تمثل تهديداً استراتيجيا لاستقرار ونمو المجتمعات المعاصرة وعائقاً حرجاً أمام خطط وبرامج التنمية.
٢- يساهم هذا البحث في التعرف على أسباب الفساد الإداري للعمل على مواجهته وعلاجه.

٣- يعكس هذا البحث وضوح الحاجة الى تقديم منهج جديد للتعامل مع ظاهرة وسلوك الفساد الإداري والذى يمكن أن يفيد الهيئات والمنظمات والإدارات الحكومية والخاصة بالإضافة لهيئات مكافحة الفساد.
٤- يتناول هذا البحث قضية تهتم بها المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، وشكلت هيئات ومؤسسات لمواجهته تحت مسميات مختلفة (نزاهة مواجهة الفساد – الرقابة الادارية).

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- تحديد درجة معرفة المبحوثين بالفساد الإداري في أجهزة الدولة من حيث مدى انتشاره، وجهات محاربته، ومجالات ظهوره.
٢- تحديد درجة موافقة المبحوثين على أسباب انتشار ونمو الفساد الإداري سواء منها الأسباب التنظيمية والإدارية، والسياسية، والتشريعية، والبيئة العامة والثقافية.
٣- التعرف على رأى المبحوثين فى الأساليب العلاجية لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري ومحاربته.
٤- تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة موافقتهم على الأسباب المدروسة لانتشار الفساد الإداري.

رابعاً: فروض الدراسة:

حاولت الدراسة التحقق من الفروض البحثية التالية:

١- لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية للمبحوثين: السن، الدخل، عدد أفراد الأسرة، النوع، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، الخبرة العملية، نوع قطاع العمل، المعرفة بجهات محاربة الفساد، درجة إنتشار الفساد فى القطاع العام، درجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص، وبين درجة موافقتهم على الأسباب التنظيمية والإدارية لانتشار الفساد الإداري.
٢- لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة موافقتهم على الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد الإداري.
٣- لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة موافقتهم على الأسباب السياسية لا نتشار الفساد الإداري
٤- لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة موافقتهم على الأسباب التشريعية لا نتشار الفساد الإداري

٥- لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة موافقتهم على أسباب البيئة العامة والثقافية لا نتشار الفساد الإداري

ولاختبار صحة هذه الفروض تم وضعها في صورتها الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين موافقتهم على أسباب انتشار الفساد الإداري.

خامساً: مفاهيم البحث

تعريف الفساد الإدارى: من بين الصعوبات التى يواجهها الباحث عند دراسة موضوع الفساد الإداري عدم وجود تعريف محدد ودقيق ومتفق عليه بين الباحثين في المجتمعات المعاصرة، وهذا يرجع الى أسباب عديدة من بينها تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها واختلاف المناهج فى دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها وتباين الميول والاتجاهات لدى الباحثين بالإضافة الى الاختلاف فى المواقف الأيدولوجية.

ومن ضمن تعاريف الفساد الإداري التي وردت فى بعض الدراسات تعريف (الأعرجي: ١٩٩٥) بأنه هو القصور القيمي عند الأفراد الذى يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة.

كما عرفه بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية.

فى حين عرفته منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) بأنه إساءة استخدام المنصب العام أو السلطات والموارد لتحقيق منفعة خاصة .

كما عرف البنك الدولي الفساد بأنه الاستغلال المقصود لتحريف التطبيق المتحول به للقواعد والأنظمة المرعية من أجل تحصيل منفعة للعمال الحكوميين وغير الحكوميين عن طريق الامداد المحظور وغير الصريح بالمكاسب الشخصية للموظفين العموميين (أحمد الشميرى، مصطفى بكرى).

أما الفساد من وجهة نظر القانونيين فهو السلوك المخالف للواجبات الرسمية للدور العام لاعتبارات خاصة عائلية وشخصية أو لتحقيق أنواع معينة من المكاسب الشخصية المتعلقة بالنفوذ (Aiden& Caidan.1977).

ويتفق (الكبيسى: ٢٠٠٩) مع هذا التعريف حيث عرف الفساد الإداري بأنه مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة الى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المالية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

وتعرفه الباحثة بأنه حلول مصالح الأفراد لتحقيق منافع خاصة بديلة لمصالح المؤسسات.

ويتضح مما سبق أن الفساد الإداري مختلف الأسباب من مجتمع لآخر ولكن نتائجه السلبية تكاد تكون متوافقة ومتشابهة لكونها أفعال منحرفة تؤدى لمكاسب غير مشروعة.

سادساً: النظريات المفسرة للفساد

تعد النظريات من الأمور المفيدة في فهم وتفسير الفساد، ونظراً لتعدد العوامل المؤدية الى انتشار الفساد وارتباطها معاً في علاقات متداخلة، فإن الاتجاهات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة تتعدد ومن هذه النظريات ما يلى:

١- النظرية الأخلاقية

ينفرد علماء الأخلاق في تناولهم لمشكلة الفساد بروح تستهدف وصف تلك الظاهرة وقياسها وتحليلها، حيث اهتم كل من رونالد وريت **Ronald Warit** وادجار سمبكنز **Edgar Simpkins** وهما من علماء الأخلاق، بحمى انتشار الفساد في الدول النامية فى كتابهما الفساد فى البلدان النامية وحاولا تعريف الفساد فشبهاه بنوع من الشجيرات أو الأعشاب الضارة التى تنمو فى التربة الصالحة فتعوق نمو النباتات النافعة كما يشيران إلى أن أي فعل فاسد، يعد فاسداً إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك، وأحس فاعله بالذنب وهو يقترفه، وأن السبب الرئيسي لانتشار الفساد يتمثل فى الشراهة وحب المال وتدنى القيم الأخلاقية (محمد عبد الله على، ١٩٧٤، ٣٨٤ – ٣٨٥) ومواجهة الفساد الإداري على سبيل المثال، في ضوء هذا الاتجاه يقتضى تدريب موظفين عموميين غير فاسدين، لكنه من الصعب ملاحقة ومراقبة النسيج الأخلاقي للفرد لارتباطه بالنيات غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة(حنان سالم، ٢٠٠٣، ٦٤) فالمجرمون ذوو الياقات البيضاء لا يهتمون كثيراً بالقواعد الأخلاقية السائدة فعندما يتورطون في سلوك منحرف فإن مكانتهم لا تتأثر عند الناس الذين حولهم، حيث يجدون تبريرات لتصرفاتهم (محمد شومان، ١٩٨٨، ١٢٣) كما تقوم الشركات الكبرى بتدريب الشباب على كيفية الربح فقط، حتى إن كان ذلك بشكل لا أخلاقي، فما هو غاية فى الأهمية هو الربح فقط، لذا فإن هؤلاء لا ينظرون الى ذواتهم باعتبارهم مجرمين، كما أن نظرة المجتمع اليهم تختلف عن النظرة الى جرائم الشارع (Clinard&Meier, 2008,198-199)

٢- النظرية البنائية الوظيفية

ترى هذه النظرية أن كل نسق في حاجة الى قدر من الفساد لكى ينمو ويتطور، وهى نظرية فى عمومها تحمل تبريراً أيديولوجياً للفساد، على اعتبار أن المنافع العامة أكثر من الأضرار، لذا فإن أصحاب السلطة لا يرتكبون أي فساد (محمد عبد الله على، ١٩٧٤، ٢٧٣) فالفساد يقوم بدور وظيفي في تيسير الأمور ويرى كارل فردريك أن الفساد يعمل على خفض حدة التوترات، ويتيح الفرصة للعمل الناجح فكل نسق فى حاجة الى قدر من الانحراف لكى ينمو ويتطور، ويرى كولن ليز Colin Leyes أن للفساد دور ايجابي فى القضاء على الروتين العميق، كما يرى هنتجتون أن الفساد يؤدى الى تحسين المجتمع التقليدي، إلا أن روبرت كلتجارد (Robert K;itgard, 1988) يرى في دراسته الميدانية أن هذا الفساد على الرغم من آثاره الإيجابية فإن هناك آثاراً مدمرة على المستوى البعيد حيث تتنامى تبعاً له سلوكيات الابتزاز فالمجتمع الذى يستشرى فيه الفساد لا يحتمل أن يتحسن، كما أنه ليس من المحتمل أن يكون فعلا اقتصادياً أو سياسياً . (رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبى، ٢٠٠٦، ٧٨-٧٩)

٣- نظرية التحديث الوظيفية

ترى هذه النظرية أن الفساد فى الدول النامية يمثل مرحلة إنتقالية يمكن تجاوزها فالمظاهر السلبية والضارة للفساد، عادة ما يتم تشخيصها على أنها آلام تزايدة بدلاً من كونها تعبر عن مرض مميت، ويشير هذا الاتجاه الى أن المجتمعات الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بحالة المجتمع الفاسد وتجاوزته ومن المحتمل أن تحذو دول العالم الثالث حذو هذه المجتمعات، إلا أن هذا الاتجاه يهتم بكل ما هو داخلي ومحلى أمام كل ما هو خارجي وعالمي، ويركز على كل ما هو عارض وطارئ أمام كل ما هو نظامي وهيكلي، فضلاً عن الاهتمام ببعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والنفسية التي تسهم في تفسير انتشار الفساد، كما أن الإسهامات النظرية لعلماء الاجتماع في هذا المدخل تشير الى استغلال العلم في تدعيم النظام الرأسمالي الإمبريالي وتبرير ممارسته سواء فى الداخل حيث تدعم القوى الاجتماعية المسيطرة ومساندتها أو فى الخارج حيث العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز ودول المحيط (حنان سالم، ٢٠٠٣، ٧٢-٧٨)

٤- نظرية المبادرة

ترى هذه النظرية أن الفساد يعد جزء من الحسابات العقلانية الرشيدة وأسلوباً ذا جزور عميقة، يستخدمه أصحاب المصالح الاقتصادية المختلفة لاتخاذ قرارات معينة، وهذا الأسلوب يشيع استخدامه فى المجتمعات الرخوة من دول العالم النامي، ويشير ميردال (G. Murdal) الى أن الفساد فى المجتمعات الرخوة يسير بشكل مخطط، لأنه

أصبح يلقى اعترافا وقبولاً من غالبية أفراد المجتمع، فلا غرابة إذن من أن يدخل الفساد فى دائرة الحسابات والاحتمالات الرياضية المختلفة لتحقيق أقصى منفعة متوقعة من العمليات الاقتصادية والسياسية الفاسدة (محمد البديوي، ١٩٩٨، ١١٤، أحمد نور، ٢٠٠١، ٩٣).

٥- النظرية التبعية

تشير هذه النظرية الى أن النظام الرأسمالي العالمي يعمل على فساد تطور المجتمعات النامية وتشويهها، من خلال الممارسات الفاسدة التي تفرضها على تلك المجتمعات، والتي تمكنها من تحقيق مصالحها واحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على تلك المجتمعات، وتأخذ هذه السيطرة العديد من الصور والأساليب منها أسلوب المساعدات الاقتصادية والمالية وتوظيفها بشكل يخدم المصالح الرأسمالية في المقام الأول، وإحباط أية محاولة لتغيير أي وضع في أي بلد، يهدد المصالح الرأسمالية بشكل مباشر فإذا كانت القوى الاقتصادية فى المجتمعات النامية هي التي تشكل أو تحدد طبيعة الدولة بل وتوزيع المنافع السياسية، فإن صفوة القوة السياسية الحاكمة فى تلك المجتمعات ليسوا إلا مجرد عملاء للسيطرة والهيمنة الأجنبية، وهنا يكمن محور الفساد، حيث يخطط أصحاب المصالح الرأسمالية لاستمرار التخلف الراهن وتكريسه وإعادة إنتاجه، وذلك بمساعدة بعض العناصر الوطنية داخل المجتمعات النامية، وتسعى قوى الإمبريالية الى منع تبلور مشاعر الجماهير واتجاهاتها وقيامها نحو الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم، وضد التوجهات والنماذج والمشروعات والاساليب المشوهة التي تحافظ عليه باسم التنمية هذا بالإضافة الى الحيلولة دون إدراك التخلف وتفسيره تفسيراً علميا حقيقياً، ومنع ظهور وتبلور تصورات بديلة لتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي القائم، والعمل بكل الأساليب دون ترجمة الخطط والأساليب العشوائية المرتجلة في التنمية الى أساليب علمية منظمة في كثير من مجتمعات العالم النامي، وسوف تنطلق الباحثة من هذه النظرية لأنها تشير إلى أن الفساد في المجتمعات النامية ليس فساداً وظيفياً مرتبطاً بأفراد وجماعات معينة بقدر ما هو فساد بنائي يكمن في طبيعة البناء الاجتماعي للدول النامية وفى علاقاتها مع الامبريالية العالمية، فهو فساد على مستوى التنظيمات أو الانساق الاقتصادية والسياسية، وهذا التنظيم يجمع ما بين تنظيمات ومؤسسات خارجية ذات طبيعة أيدولوجية معينة وعناصر محلية ذات مصالح اقتصادية وسياسية متباينة وتبدو العوامل الخارجية للفساد في دور الخبرة الاستعمارية فى تكريس الوضع المتخلف للدول النامية، ودور المساعدات الخارجية لضمان سير الدول النامية في كنف الدول الرأسمالية العالمية في إفساد المجتمعات النامية، ودور الشركات المتعددة الجنسيات كألية النظام الرأسمالي، واستخدام أسلوب المقاطعة الاقتصادية والحرب السياسية، واستقطاب القوى المحلية ورشوتها تحت بند "ارصدة سياسية سرية"

أو بند "العلاقات العامة والمصروفات النثرية" بما يضمن عدم ولائها للمصلحة الوطنية، وقيامها بالعمل فى الانشطة الطفيلية غير المنتجة، كتجارة الاغذية الفاسدة وتجارة المخدرات والسمسرة والمضاربات، وتجارة السوق السوداء والمهربين للسلع والمتهربين في الوقت نفسه من الضرائب، أما العوامل الداخلية للفساد فتبدو فى الحكم التسلطي الشمولي وتقلص دور الأحزاب، وضعف النظام القانوني، وتضخم الجهاز البيرقراطى، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وسيادة قيم الولاء الشخصي على القيم الوطنية.

سابعاً: الدراسات السابقة

هناك الكثير من الإسهامات العلمية المعاصرة فى مجال الفساد الإداري على المستوى النظري، أما على المستوى التطبيقي فهناك ندرة فى الدراسات الميدانية قد يكون ذلك بسبب قلة البيانات وصعوبة الحصول عليها والسرية المفروضة على تداولها وفيما يلى استعراض لبعض الدراسات الحديثة المتاحة ذات العلاقة بهذا المجال بصورة عامة ، دراسة عبد الحليم (٢٠٠٤) قام بدراسة الدوافع والأسباب للفساد الإداري من وجهة نظر الأجهزة الرقابية الأردنية وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن العوامل الاجتماعية تفوقت على جميع العوامل فى ممارسة الفساد الإداري ثم يأتي بعدها باقي العوامل المالية والاقتصادية والقانونية وبينت النتائج أن من بين أهم العوامل التي تبعث علي الفساد الإداري هو عدم وجود العقوبات الرادعة حين الإدانة بممارسة الفساد الإداري ثم بروز علاقات اجتماعية قائمة على أساس المنافع الخاصة المتبادلة، في حين توصلت دراسة العتيبي (٢٠١٥) الى أن الأسباب التي تؤدى للفساد الإداري هي: ضعف الوعى بالنتائج التى يؤدى اليها الفساد الإداري، وشيوع المجاملات والمنافع المتبادلة وانتشار ظاهرة النفاق الإداري، ومحدودية توافر معايير عادلة لاختيار القيادات، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدى الى الفساد الإداري تعود لمتغيرات طبيعة العمل ونوع التخصص والجنس.

كما توصلت دراسة (بحر: ٢٠١١) الى أن الوضع الاقتصادي والسياسي والتنشئة الاجتماعية السيئة تلعب دوراً أساسياً في وجود الفساد الإداري وأن القوانين والأنظمة غير واضحة مما يساعد على وجود الفساد الإداري، وتبين أن أساليب العلاج المستخدمة للقضاء على الفساد الإداري غير فعالة وأن الجميع ينظرون الى الفساد الإداري بمنظور واحد وليس للاختلاف فى الجنس أو المؤهل والخبرة العملية، السن، المستوى الوظيف.

أما دراسة (أحمد الشميرى، مصطفى بكرى: ٢٠١٣) فقد أكدت أن الفساد الإداري في القطاع العام أكثر تفشياً منه فى القطاع الخاص وأن الجوانب التنظيمية والإدارية لها

أثر فعال على مستوى انتشار الفساد وتوصلت الدراسة الى أن من أهم الأسباب الدافعة لنمو الفساد الإداري هو الرغبة القوية لجمع المال وأن عنصر السلوك البيروقراطي يقع في المرتبة الاولى بينما جاءت الرشوة في أخر مظاهر الفساد

وقد توصلت دراسة (هناء حسن: ٢٠١٤) أن للفساد الإداري نتائج سلبية تؤثر على الاداء الاقتصادي وتهدد التنمية والتقدم، وأكدت الدراسة الى أن حجم النشاط الخفي السبب الرئيسي فى انتشار ظاهرة غسيل الاموال وأن مؤشر الفساد في مصر يتراوح ما بين ٢,٣ الى ٢,٨ هذا يدل على تعاظم درجة الفساد وخطورته على الاداء الاقتصادي المصري، وأوصت الدراسة بوضع عقوبات قاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة.

أما دراسة هوانج (Hiwang.1996) فقد توصلت الى أن هناك أسباب كثيرة للفساد منها عدم تطبيق القوانين وعدم المصداقية من موظفي الحكومة والجهل العام، وعدم المساواة الاقتصادية ومعاملة موظفى القطاع العام بالاستحقار والسخرية، وأوصت الدراسة الى أنه ينبغي تطبيق استراتيجيات متسقة للوقاية من الفساد واتخاذ التدابير العقابية القابلة للتنفيذ ضد الفساد الإداري.

فى حين أشارت دراسة (Midori.2008) الى أن الفساد الإداري له أثار كثيرة في الإنفاق على التعليم الحكومي وقد يرجع ذلك الى سوء الظروف المحلية والسياسية والاقتصادية وكذلك الضوابط الدولية.

وقد أشارت دراسة شواجكوسكى (Szawajkowski.1985) الى عدد من المتغيرات التنظيمية التي تؤدى الى صعوبة السيطرة في المنظمة مما يسهل ارتكاب الافعال غير القانونية وهذه المتغيرات هي التسلسل الهرمى الطويل والتخصص المكثف والتعقيد التنظيمي.

التعليق على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على أسباب وأشكال ومظاهر الفساد الإداري بشكل عام وعلى آثارة السلبية واتساع الفجوة بين القواعد الاجتماعية ورغبات بعض الأفراد فى الحصول على مكاسب بطريقة غير مشروعة كذلك من جانب الجذور السلوكية للفساد وبعضها تناول جانباً من الحلول للفساد الإداري، ولكن لا توجد دراسات كثيرة تناولت أسباب الفساد الإداري ذات العلاقة بالجوانب الأخلاقية والتنظيمية والقانونية مما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة.

ثامناً: الدراسة الميدانية

عينة الدراسة والمنهج المستخدم:

اختيرت محافظتي الجيزة والغربية من بين محافظات الجمهورية لإجراء هذه الدراسة، حيث مثلت محافظة الجيزة للمدن الكبرى ، ومحافظة الغربية للقرى والريف، وتم اختيار هاتين المحافظتين بناء على ما تم نشره بتقرير فساد المحليات فى مصر خلال النصف الأول من ٢٠١٦ أن محافظة الجيزة احتلت المركز الاول في قضايا الفساد بنسبة ٢٥,٣% وبلغت حالات الفساد ٢١ حالة أجمالي المبالغ المهدرة فى هذه الحالات ٥ مليون و٨٤٠ ألف و٧٤٥ جنيها بينما وصلت المبالغ المختلسة والرشاوى الى ٥٣٩ الف و٧٦٨ جنية، أما محافظة الغربية بلغت حالات الفساد ٨ حالات بنسبة ٩,٦% وإجمالي المبالغ المهدرة فى هذه الحالات ٢١ مليون و١٣٦ الف جنيها، ومن كل محافظة تم اختيار مركز عشوائى فكان مركز العياط من محافظة الجيزة، ومركز المحلة الكبرى من محافظة الغربية، ومن كل مركز تم اختيار قريتين من القرى الأم به فكانت قريتى برنشت ومزغونة من مركز العياط محافظة الجيزة، وقريتى صفط تراب وشبرابابل من مركز المحلة الكبرى محافظة الغربية، وتم حصر عدد المنظمات التعليمية، والصحية، والزراعية، والوحدات المحلية بهذه القرى، كما تم أخذ عينة قوامها (٢٠) مبحوثا من الخبراء والمتخصصين فى مختلف المجالات من علماء (القانون- الاجتماع – علم النفس – الاقتصاد) للوقوف على أهم الأسباب التشريعية والقانونية والأسباب الخاصة بالبيئة العامة والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، ومدى اتفاقهم أو اختلافهم مع آراء العاملين (المبحوثين) بالمؤسسات المختارة للدراسة، وقد استعانت الباحثة بالمنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

المجال البشرى: تم إجراء الدراسة على عينة من العاملين بالمنظمات المختارة للدراسة وبلغ عددهم ١٢٠٠ موظف باستخدام جدول العينة لكريجسي ومورجان فقد بلغ حجم العينة المناسب للشاملة ١٨٥ مبحوثاً، تم الوصول إلي ١٨٣ منهم موزعين على النحو التالى: من الوحدات الصحية ٣٥ طبيبا وصيدليا وأمين معمل، ومن الوحدات المحلية ٦٧ موظفا، ومن المدارس٥٧ مدرسا، ومن الجمعيات الزراعية ٢٤ مهندسا زراعيا، وتم توزيع عينة كل فئة على المنظمات بالقرى الأربع المختارة للدراسة، كما تم عمل دليل مقابلة لـــ(٢٠) من الخبراء والمتخصصين فى مختلف المجالات(رجال القانون- الاجتماع – علم النفس – الاقتصاد) وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية.

أدوات جمع البيانات: تم جمع بيانات الدراسة مستخدماً لذلك مقياس لاستقصاء رأى المبحوثين تم إعداده لهذا الغرض ، كما تم عمل دليل مقابلة للخبراء والمتخصصين فى

مختلف المجالات (القانون – الاجتماع – علم النفس – الاقتصاد) لمعرفة الأسباب الحقيقية للفساد الإداري وقد شمل البيانات التالية:

أ- البيانات الأولية من حيث: السن، النوع، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، المهنة، الخبرة العملية، قطاع العمل، عدد أفراد الأسرة، المعرفة بالفساد الإداري، المعرفة بجهات محاربة الفساد، نسبة انتشار الفساد فى القطاعين العام والخاص.

ب- بيانات عن مجالات ظهور الفساد الإدارى: وتم قياسه باستقصاء رأى المبحوثين عن مدى موافقتهم على أربع عبارات تعكس انتشار الفساد الإداري وذلك على مقياس مكون من خمس فئات هى: موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق اطلاقاً، وأعطيت الدراجات ٥، ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب.

ت- بيانات عن أسباب انتشار الفساد الإداري ومنها:

١- الأسباب التنظيمية والإدارية: وتم قياسها بعشرين عبارة تعكس الأسباب التنظيمية والإدارية لانتشار ونمو الفساد الإداري في منظمات الدولة.

٢- الأسباب الاقتصادية: وتم قياسها بعشر عبارات.

٣- الأسباب السياسية: وتم قياسها بست عبارات.

٤- الأسباب التشريعية: وتم قياسها بإحدى عشرة عبارة.

٥- الأسباب الخاصة بالبيئة العامة والثقافة وتم قياسها بعشر عبارات.

حيث تم استقصاء رأى المبحوثين على كل عبارة من هذه العبارات على مقياس مكون من خمس فئات هى: موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق اطلاقاً، وأعطيت الدراجات ٥، ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب وجمعت الدرجة الكلية لكل مجموعة أسباب لتعبر عن رأى المبحوثين في مدي موافقتهم علي أسباب انتشار الفساد الإداري سواء منها التنظيمية، الاقتصادية، السياسية، التشريعية، البيئة العامة والثقافة.

د- بيانات عن الأسباب العلاجية لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري: وتم قياسها باستقصاء رأى المبحوثين عن مدى موافقتهم على خمسة عشر عبارة تعكس الأساليب المقترحة لمواجهة الفساد الإداري، وذلك على مقياس مكون من خمس فئات هى: موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق اطلاقاً، وأعطيت الدراجات ٥، ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن رأى المبحوثين فى الأساليب العلاجية لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري.

وبعد الوصول باستمارة الاستبيان الى صورتها النهائية تم إجراء اختبار مبدئى بها على ٢٠ موظفاً من المنظمات الأربع المدروسة بإحدى قرى محافظة الغربية، وفى ضوء هذا الاختبار تم إجراء بعض التعديلات فى صياغة بعض العبارات.

وقد جمعت البيانات الميدانية خلال شهرى فبراير ومارس عام ٢٠١٨ وبعد جمع البيانات تم تفريغها وتحليلها احصائيا باستخدام التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، ومعامل الارتباط البسيط ليبرسون، واختبار مربع كاى.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية

تتضمن نتائج الدراسة وصف خصائص المبحوثين، وعرض نتائج معرفتهم بالفساد الإداري من حيث مجالات ظهوره، والأسباب التي أدت الى نموه وانتشاره سواء منها الأسباب التنظيمية والإدارية والاقتصادية والسياسية والتشريعية والبيئة العامة والثقافية، والأساليب العلاجية المقترحة لمواجهة الفساد وجاءت النتائج على النحو التالى:

أولاً: وصف عينة البحث

جدول (١) توزيع المبجوثين وفقاً لخصائصهم المدروسة

م	المتغيرات	عدد	%	م	المتغيرات	عدد	%
١	السن ٢٤-٣٢ ٣٣-٤١ ٤٢-٥٠ ٥١-٥٩	٤٩ ٦١ ٤٢ ٣١	٢٦,٨ ٣٣,٣ ٢٣,٠ ١٦,٩	٦	الخبرة العملية ٥-١٠ سنوات ١١-٢٠ سنة ٢١-٣٠ سنة	٧٩ ٥٥ ٤٩	٤٣,١ ٣٠,١ ٢٦,٨
٢	النوع ذكر أنثي	١٠٢ ٨١	٥٥,٧ ٤٤,٣	٧	قطاع العمل حكومى خاص	١٦٢ ٢١	٨٨,٥ ١١,٥
٣	الحالة الاجتماعية أعزب متزوج مطلق أرمل	١٥ ١٦١ ٢ ٥	٨,٢ ٨٨,٠ ١,١ ٢,٧	٨	عدد أفراد الأسرة أقل من ٤ أفراد من ٤-٦ فرد ٧ أفراد فأكثر	٣٤ ١٣٥ ١٤	١٨,٦ ٧٣,٨ ٧,٦
٤	الحالة التعليمية يقرأ ويكتب مؤهل متوسط مؤهل فوق المتوسط مؤهل عالى	٤ ٤٦ ٢٢ ١١١	٢,٢ ٢٥,١ ١٢,٠ ٦٠,٧	٩	الدخل أقل من ١٠٠٠ جنية ١٠٠٠- أقل من ٣٠٠٠ جنية ٣٠٠٠- اقل من ٥٠٠٠ جنية ٥٠٠٠ جنية فأكثر غير مبين	١١ ١١٩ ٢٢ ٣ ٢٨	٦,٠ ٦٥,١ ١٢,٠ ١,٦ ١٥,٣
٥	المهنة طبيب/صيدلى معلمين مهندس زراعى أمين معمل/ فني موظف بالوحدة المحلية	٣٠ ٤٣ ٢١ ٢٥ ٦٤	١٦,٤ ٢٣,٥ ١١,٥ ١٣,٧ ٣٥,٠				

جدول توزيع المبحوثين (الخبراء والمتخصصين) وفقا لخصائصهم المدروسة (دليل مقابلة)

م	المتغيرات	عدد	%	م	المتغيرات	عدد	%
١	السن			٦	الخبرة العملية		
	٤٠ـ ٥٠	٣	١٥%		٥ـ١٠ سنوات	٣	١٥%
	٥١ ـ ٦٠	٧	٣٥%		١١ـ٢٠ سنة	١٢	٦٠%
	٦١ فأكثر	١٠	٥٠%		٢١ـ٣٠ سنة	٥	٢٥%
٢	النوع			٧	قطاع العمل		
	ذكر	١٠	٥٥,٧		حكومى	٢٠	١٠٠%
	أنثى	١٠	٤٤,٣		خاص	ـــ	ـــ
٣	الحالة الاجتماعية			٨	التخصص		
	أعزب	١	١٠%		عالم قانون	٥	٢٥%
	متزوج	١٠	٥٠%		عالم اجتماع	٥	٢٥%
	مطلق	٥	٢٥%		عالم علم نفس	٥	٢٥%
	أرمل	٤	٢٠%		عالم اقتصاد	٥	٢٥%

٤	الحالة التعليمية		
	مدرس	٣	١٥%
	أستاذ مساعد	٧	٣٥%
	استاذ	٥	٢٥%
	أستاذ متفرغ	٥	٢٥%

تبين من النتائج جدول (١) أن خصائص عينة البحث جاءت على النحو التالى:

١- السن: أن ثلث المبحوثين (٣٣,٣%) يتراوح سنهم بين ٣٣-٤١ سنة، وأقل نسبة منهم ١٦,٩ تقع فى الفئة السنية ٥١-٥٩ سنة.

٢- النوع: ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥٥,٧%) من الذكور، بينما بلغت نسبة الاناث ٤٤,٣%

٣- الحالة الاجتماعية: غالبية البمحوثين (٨٨%) متزوجون، وأقل نسبة منهم (١,١%) مطلق، ٢,٧% أرمل.

٤- الحالة التعليمية: ما يزيد عن ثلاثة أخماس المبحوثين (٦٠,٧%) حاصلون على مؤهل عالى، و٢٥,١% حاصلون على مؤهل متوسط.

٥- المهنة: ما يزيد عن ثلث المبحوثين (٣٥%) موظفون بالوحدات المحلية، وما يقرب من الربع (٢٣,٥%) يعملون بمراحل التعليم، و١٦,٤% طبيب وصيدلى فى الوحدات الصحية، و١٣,٧% فنى أو أمين معمل، وأقل نسبة ١١,٥%

مهندسين زراعيين، حيث تمثل العينة العاملون بالوحدات المحلية والصحية والتعليم والزراعة بوصفها أهم قطاعات العمل المؤسسى فى الريف.

٦- الخبرة العملية: ما يزيد عن خمسى المبحوثين ٤٣,١% خبرتهم العملية من ٥-١٠ سنوات، وثلاثة أعشارهم (٣٠,١%) خبرتهم من ١١-٢٠ سنة، و٢٦,٨% خبرتهم من ٢١-٣٠ سنة، وتتوافق مدة خبرة المبحوثين مع فئات سنهم.

٧- قطاع العمل: غالبية المبحوثين ٨٨,٥% يعملون فى القطاع الحكومى، بينما ١١,٥% منهم يعملون فى القطاع الخاص.

٨- عدد أفراد الأسرة: ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٣,٨%) عدد أفراد أسرهم من ٤-٦ فرد، وأُقل نسبة منهم ٧,٦% عدد أفراد أسرهم سبعة أفراد فأكثر.

٩- الدخل الشهرى: ما يقرب من ثلثى المبحوثين (٦٥%) دخلهم الشهرى من ١٠٠٠- أقل من ٣٠٠٠ جنية شهرياً، و١٢% دخلهم من ٣٠٠٠-أقل من ٥٠٠٠ جنية شهرياً، وأُقل نسبة ١,٦% دخلهم ٥٠٠٠ جنية فأكثر شهرياً

ثانياً: معرفة المبحوثين عن الفساد:

جدول (٢) توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم المدروسة

م	المتغيرات	عدد	%	م	المتغيرات	عدد	%
١	المعرفة بوجود جهات لمحاربة الفساد			٣	نسبة إنتشار الفساد فى القطاع الخاص		
	يوجد	٨٦	٤٧,٠		صغيرة	٨٣	٤٥,٣
	لا يوجد	٥٥	٣٠,٠		متوسطة	٧١	٣٨,٨
	لا إداري	٤٢	٢٢,٩		كبيرة	٢٩	١٥,٨
٢	نسبة إنتشار الفساد فى القطاع العام			٤	نوع وجهات مكافحة الفساد		
	صغيرة	٢٦	١٤,١		الرقابة الإدارية	٨١	٤٤,٣
	متوسطة	٥٥	٣٠,١		المديرون والمشرفون	٢٣	١٢,٦
	كبيرة	١٠٢	٥٥,٨		الإدارات	١٩	١٠,٤
					الجهاز المركزي للمحاسبات	١٨	٩,٨
					التفتيش المالي والإداري	١٢	٦,٦
					الشئون القانونية	٢	١,١
					غير مبين	٢٨	١٥,٣

تبين من النتائج جدول (٢) ما يلى:

١- المعرفة بوجود جهات لمحاربة الفساد: تبين من النتائج أن ما يقرب من نصف المبحوثين (٤٧%) يعرفون وجود جهات لمحاربة الفساد، فى حين ذكر ٣٠,١% عدم معرفتهم بوجود جهات لمحاربة الفساد، ويرى ٢٢,٩% عدم درايتهم بذلك، وجاءت أهم الجهات التي يعرفها المبحوثون لممارسة الفساد – الرقابة الإدارية بنسبة ٤٤،٣%، والمديرون والمشرفون ١٢،٦%، والإدارات العليا ١٠،٤%، والجهاز المركزي للمحاسبات ٩،٨%، والتقنين المالي والإداري ٦،٦%.

٢- نسبة انتشار الفساد فى القطاع العام: يرى ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥٥,٨%) انتشار الفساد فى القطاع العام بدرجة كبيرة، بينما يرى ٣٠,١% انتشاره بدرجة متوسطة، وكانت أقل نسبة ١٤,١% ترى انتشار الفساد بدرجة صغيرة فى القطاع العام.

٣- نسبة انتشار الفساد فى القطاع الخاص: يرى ما يقرب من نصف المبحوثين (٤٥,٣%) انتشار الفساد فى القطاع الخاص بدرجة صغيرة، وما يقرب من الخمسين منهم (٣٨,٨%) يرون انتشار الفساد فى القطاع الخاص متوسط، بينما أقل نسبة ١٥,٨% ترى انتشاره بدرجة كبيرة فى القطاع الخاص، وعليه يتضح ارتفاع نسبة انتشار الفساد في القطاع العام عن القطاع الخاص لمعرفتهم بالفساد الإداري.

٤- نوع وجهات محاربة الفساد: تبين أن معظم المبحوثين أكدوا على أن أكثر الجهات المسئولة عن مكافحة الفساد وكانت الرقابة الادارية بنسبة ٤٤,٣% تليها المديرون والمشرفون بنسبة ١٢,٦%

مجالات ظهور ونمو الفساد الإدارى:

جدول رقم (٣) المتوسط المرجح لرأى المبحوثين فى مجالات ظهور ونمو الفساد الإداري

م	المجالات	المتوسط المرجح	الترتيب
١	انتشار الفساد الإدارى فى الجهاز الحكومي فى الفترة الأخيرة	٣,٧١	١
٢	يزداد انتشار الفساد فى قطاع معين بالدولة عن غيره	٣,١٧	٣
٣	ينتشر الفساد الإداري فى منطقة محددة عن غيرها من المناطق	٢,٩٦	٤
٤	ينتشر الفساد الإداري بين عدد من الفئات العاملة عن غيرها	٣,٣٣	٢

تبين من نتائج جدول (٣) أن استجابات المبحوثين عن ظهور ونمو الفساد الإداري جاءت على النحو التالى وفقاً للمتوسط المرجح حيث جاء فى المرتبة الاولى انتشار الفساد الإداري فى الجهاز الحكومى فى السنوات الأخيرة بمتوسط مرجح ٣,٧١ درجة من أربع درجات، وينتشر الفساد الإداري بين عدد من الفئات العاملة عن غيرها بمتوسط مرجح ٣,٣٣ درجة، ثم انتشار الفساد فى قطاع معين بالدولة عن غيره بمتوسط مرجح ٣,١٧ درجة، وأخيراً ينتشر الفساد الإداري فى منطقة محددة عن غيرها من المناطق بمتوسط مرجح ٢,٩٦ درجة، وعليه يتضح ارتفاع معرفة المبحوثين بمجالات إنتشار الفساد الإداري.

ثالثاً: أسباب ظهور ونمو الفساد الإدارى

١- **الأسباب التنظيمية والإدارية:** تضمنت الأسباب التنظيمية والإدارية لظهور ونمو الفساد الإداري عشرون سببا وجاءت استجابة المبحوثين عن مدى موافقتهم على كل سبب من هذه الأسباب مرتبة تنازلياً على النحو التالى وفقاً للمتوسط المرجح جدول(٤).

٢- جدول (٤) المتوسط المرجح لمدي موافقة المبحوثين علي الأسباب التنظيمية والإدارية لظهور ونمو الفساد الإداري

م	الأسباب التنظيمية والإدارية	المتوسط المرجح	الترتيب
١	تعمد تعطيل مصالح الناس لا جبارهم على دفع الرشوة	٣,٨٥	١
٢	تغاضى الرؤساء على الفساد الإداري الذى يحدث فى مؤسساتهم	٣,٥٥	٧
٣	تصور البعض ان اختلاس أموال الدولة أمر مقبول ومستحق	٣,٥٢	٨
٤	استغلال المنصب من بعض الموظفين أصبح سمة أساسية فى العمل	٣,٧٧	٢
٥	يستغل الموظف موقعه (منصبه) من أجل تحقيق مصالح شخصية	٣,٦٤	٥
٦	يتم التلاعب بالأوراق الرسمية من أجل تسهيل الاجراءات على البعض	٣,٥١	٩
٧	زيادة طلب الموظفين للاجازات المرضية أمر شائع	٣,٢٨	١٥
٨	كثرة تغيب الموظفين عن العمل بدون عذر	٣,١٩	١٧
٩	التأخر عن العمل والخروج قبل الموعد أصبح أمر طبيعى للموظفين بالدولة	٣,٦٠	٦
١٠	عدم الحرص على ممتلكات الدولة أصبح أمر عادى لدى الموظف	٣,٣٨	١٢

م	الأسباب التنظيمية والإدارية	المتوسط المرجح	الترتيب
١١	عدم انصياع الموظف لأوامر الرؤساء داخل المنظمة	٢,٩٩	٢٠
١٢	عدم الالتزام واحترام القانون أمر شائع بين الموظفين	٣,١٣	١٨
١٣	لا يوجد احترام للوقت لدى العاملين داخل مؤسسات الدولة	٣,٤٠	١١
١٤	يقضى الموظف وقت طويل للتحدث على حساب العمل	٣,٣٧	١٣
١٥	يستغل الموظف الانترنت فى العمل للدخول على مواقع التواصل الاجتماعي	٣,١٣	١٩
١٦	عدم التزام الرقابة الإدارية بأسس ومعايير موضوعية وعادلة	٣,٢٩	١٤
١٧	عدم تمتع شاغلى الوظائف الإدارية لصلاحيات محاسبة المقصرين فى العمل	٣,٢٥	١٦
١٨	التمسك بالبروقراطية والروتين فى انهاء الاجراءات	٣,٧١	٣
١٩	وجود فجوة بين شاغلى الوظائف القيادية والإدارية والوظائف التنفيذية	٣,٧٠	٤
٢٠	عدم وجود أسس وقواعد للمساءلة عن الانجازات والمحاسبة على التقصير	٣,٤١	١٠
	المتوسط العام	٣,٤٤	

جاء فى مقدمتها الموافقة على عبارة تعمد تعطيل مصالح الناس لا جبارهم على دفع الرشوة بمتوسط مرجح ٣,٨٥ درجة من خمس درجات، ثم استغلال بعض الموظفين مناصبهم فى العمل لتحقيق مصالح شخصية بمتوسط مرجح ٣,٧٧ درجة، وتلى ذلك التمسك بالبيروقراطية والروتين فى انهاء الاجراءات بمتوسط مرجح ٣,٧١ درجة، وفى المرتبة الرابعة جاء وجود فجوة بين شاغلى الوظائف القيادية والإدارية والوظائف التنفيذية بمتوسط مرجح ٣,٧٠ درجة، ثم استغلال الموظف موقعه (منصبه) من أجل تحقيق مصالح شخصية ٣,٦٤ درجة، ثم التأخر عن العمل والخروج قبل الموعد أصبح أمر طبيعى للموظفين بالدولة بدرجة متوسطة ٣,٦٠ درجة، ويساعد على ذلك تغاضى الرؤساء عن الفساد الإداري الذى يحدث فى مؤسساتهم بدرجة متوسطة ٣,٥٥ درجة، ويبرر البعض أن اختلاس أموال الدولة أمر مقبول ومستحق بمتوسط مرجح ٣,٥٢ درجة، ومن أجل ذلك يتم التلاعب بالاوراق الرسمية من أجل تسهيل الاجراءات على البعض مقابل الرشوة ٣,٥١ درجة، ويساعد على ذلك عدم وجود أسس وقواعد للمساءلة عن الانجازات والمحاسبة على التقصير بمتوسط مرجح ٣,٤١ درجة، ويلى ذلك عدم احترام الوقت لدى العاملين بمؤسسات الدولة بمتوسط مرجح ٣,٤٠ درجة، ثم عدم الحرص كذلك على ممتلكات الدولة وسوء استغلال هذه الممتلكات

بمتوسط مرجح ٣,٣٨درجة، ولعل من أهم هذه الصور قضاء الموظف وقت طويل للتحدث على حساب العمل بمتوسط مرجح ٣,٣٧، وتلى ذلك عدم التزام الرقابة الإدارية بأسس ومعايير موضوعية وعادلة بمتوسط مرجح ٣,٢٩ درجة، ثم زيادة طلب الموظف للأجازات المرضية وسهولة حصوله عليها عن طريق الرشوة بمتوسط مرجح ٣,٢٨درجة، ويساعد على كل ذلك الفساد عدم تمتع شاغلى الوظائف الإدارية بصلاحيات محاسبة المقصرين فى العمل بمتوسط مرجح ٣,٢٥ درجة، ولهذا بكثير تغيب الموظفين عن العمل بدون عذر ٣,١٩ درجة، ويضرب الموظفون بالقانون عرض الحائط ولا يلتزمون به ٣,١٣ درجة، ومن صور ذلك انشغال الموظف بالدخول على الانترنت أثناء العمل وتضييع الوقت على حساب العمل ومصالح المواطنين ٣,١٣ درجة، وأخيراً عدم انصياع الموظف لأوامر الرؤساء داخل المنظمة ٢,٩٩ درجة من خمس درجات.

كما تبين من دليل المقابلة للخبراء والمتخصصين أن من أهم الأسباب كانت هى عدم حرص العاملين على ممتلكات الدولة وعدم الاحترام والالتزام بالقانون وعدم وجود أسس وقواعد للمساءلة عن الانجازات والمحاسبة على تقصير أى موظف.

وعلي هذا يتضح ارتفاع موافقة المبحوثين علي معظم الأسباب التنظيمية والإدارية لانتشار الفساد الإداري، وهذا ما أكدته دراسة أحمد الشمير ومصطفى بكرى ٢٠١٣ التى أكدت على أن الجوانب التنظيمية لها أثر فعال على مستوى انتشار الفساد.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً للدرجة الاجمالية لمدى موافقتهم على الأسباب التنظيمية والإدارية لانتشار الفساد على ثلاث فئات.

جدول (٥) توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى موافقتهم على الأسباب المختلفة لانتشار الفساد الإداري

م	المستوى / الأسباب	منخفض		متوسط		مرتفع		الاجمالى	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	التنظيمية والإدارية	٢٢	١٢,٠	٧٨	٤٢,٦	٨٣	٤٥,٤	١٨٣	١٠٠
٢	الاقتصادية	١٩	١٠,٤	٨٢	٤٤,٨	٨٢	٤٤,٨	١٨٣	١٠٠
٣	السياسية	١٩	١٠,٤	٦١	٣٣,٣	١٠٣	٥٦,٣	١٨٣	١٠٠
٤	التشريعية	١٦	٨,٧	٦٤	٣٥,٠	١٠٣	٥٦,٣	١٨٣	١٠٠
٥	البيئة الثقافية	٢٠	١٠,٩	٥٠	٢٧,٣	١١٣	٦١,٧	١٨٣	١٠٠

تبين من النتائج جدول (٥) أن ١٢% من المبحوثين موافقتهم منخفضة على هذه الأسباب، وتقاربت نسبة المبحوثين فى فئتى مستوى الموافقة المتوسطة والمرتفعة وبلغت على الترتيب ٤٢,٦%، ٤٥,٤% وعليه يتضح أن غالبية المبحوثين موافقتهم متوسطة ومرتفعة علي الأسباب التنظيمية والإدارية لانتشار الفساد، وهذا ما أكدته دراسة شواسكوسكى (Szawakowski) التى أكدت على أن هناك عدد من المتغيرات التنظيمية التى تؤدى الى صعوبة السيطرة فى المنظمة مما يسهل ارتكاب الافعال غير القانونية.

٢-الأسباب الاقتصادية: تحددت الأسباب الاقتصادية لانتشار ونمو الفساد الإدارى فى عشرة أسباب وجاءت استجابة المبحوثين عليها مرتبة تنازلياً على النحو التالى وفقاً للمتوسط المرجح جدول (٦):

جدول (٦) المتوسط المرجح لمدي موافقة المبحوثين علي الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد الإداري

م	الأسبابالإقتصادية	المتوسط المرجح	الترتيب
١	نقص الموارد والامكانيات اللازمة لأداء العمل بوحدات الجهاز الحكومي	٣,٨٩	٢
٢	تدنى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية التى يحصل عليها المواطن	٣,٩٦	١
٣	ضعف المرتب يدفع الموظف إلي قبول الرشوة	٣,٢٩	٩
٤	الوضع الاقتصادي بالدولة يساعد على الفساد الإداري	٣,٤٠	٧
٥	عدم القدرة على اشباع حاجات ورغبات الأسرة يساعد على الفساد	٣,٤٠	٨
٦	ارتفاع مستوى التطلعات المادية يدفع للفساد	٣,٤٩	٥
٧	اتساع الفوارق الاجتماعية بين الأفراد يشجع على الفساد	٣,٥٣	٤
٨	عدم عدالة نظام الترقيات داخل المؤسسة يشجع على الفساد	٣,٦٢	٣
٩	تدنى أجور موظفى الدولة يساعد على الانحراف	٣,٠٠	١٠
١٠	الشركات الدولية متعددة الجنسيات والتى تدفع مرتبات خيالية تُشجع على نمو الفساد الإداري بوحدات الجهاز الحكومى	٣,٤٣	٦
	المتوسط العام	٣,٥١	

جاء فى مقدمتها تدنى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية التى يحصل عليها المواطن بمتوسط مرجح ٣,٩٦ درجة من خمس درجات، ثم نقص الموارد والامكانيات اللازمة لأداء العمل بوحدات الجهاز الحكومى بمتوسط مرجح ٣,٨٩ درجة، ثم عدم عدالة نظام الترقيات داخل المؤسسة يشجع على الفساد ٣,٦٢ درجة، واتساع الفوارق الاجتماعية بين العاملين بالمؤسسة يشجع على الفساد ٣,٥٣ درجة، ويساعد على ذلك ارتفاع مستوى التطلعات المادية لدى الناس ٣,٤٩ درجة، وقد ساعد علي ذلك وجود شركات دولية تدفع مرتبات خيالية للعاملين بها تزيد من الفوارق وتنشر روح الكراهية فى المجتمع ٣,٤٣ درجة، كما أن الوضع الاقتصادي فى الدولة من عدم العدالة فى

الدخول، وارتفاع الاسعار وغيرها يساعد على إنتشار الفساد ٣,٤٠ درجة، وفى ظل عدم قدرة الموظف على اشباع حاجات ومتطلبات اسرته فلا يجد سبيلاً غير الحصول على رشوة ٣,٤٠ درجة، خاصة مع ضعف مرتبات العاملين بالحكومة ٣,٢٩ درجة

وهذا يتفق مع دليل المقابلة حيث أكد الخبراء على أن من أول الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري كانت ضعف المرتبات التى يتقاضها الموظف ، كما يدفعه إلى قبول الرشوة كذلك عدم قدرته على اشباع حاجات ورغبات الأسرة ونقص الموارد والامكانيات اللازمة لأداء العمل.

وعلى هذا يتضح ارتفاع موافقة المبحوثين علي الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد لعل منها تدنى مستوى الخدمات، وانخفاض الاجور، وزيادة التطلعات، واتساع الفوارق فى الدخول بين العاملين بالجهات المختلفة، والشعور بالظلم وعدم العدالة كل ذلك يشجع على انتشار الفساد وايجاد مبرر له حتى أصبح أمر مقنن ومشروع لدى الكثير من موظفى الدولة، وهذا ما أكدته دراسة (هناء حسن: ٢٠١٤) التي أكدت علي أن للفساد الإداري نتائج سلبية تؤثر علي الأداء الاقتصادي وتهدد التنمية وأن مؤشر الفساد في مصر يتراوح ما بين ٢،٣ إلي ٢،٨ وهذا يدل علي تعاظم درجة الفساد وخطورته علي الأداء الاقتصادي المصري.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً للدرجة الاجمالية لموافقتهم على الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول (٧):

جدول (٧) المتوسط المرجح لمدي موافقة المبحوثين علي الأسباب السياسية لإنتشار الفساد الإداري

م	الأسباب السياسية	المتوسط المرجح	الترتيب
١	الانفلات الأمني عقب ثورة ٢٥ يناير ساعد على زيادة الفساد الإداري	٣,٤٢	٦
٢	تعقد الوضع السياسي يساهم فى زيادة ارتكاب الأخطاء	٣,٦١	٣
٣	غياب الوعى السياسي لدى البعض يساهم فى استمرار الفساد	٣,٧٨	٢
٤	وجود الولاءات السياسية يؤدى الى تفشى ظاهرة الفساد الإداري	٣,٤٨	٤
٥	اختيار القيادات يتم على أساس الولاء السياسي	٣,٤٣	٥
٦	لا يتم التعيين داخل الوزارة حسب الكفاءة	٣,٨٢	١
المتوسط العام		٣,٥٣	

أن عشر المبحوثين (١٠,٤%) موافقتهم منخفضة على الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد، وتساوت نسبة المبحوثين فى فئتى المستوى المتوسط والمرتفع وبلغت ٤٤,٨% لكل منهما، وهو ما يعنى ارتفاع موافقة المبحوثين على الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد الإداري.

٣- **الأسباب السياسية:** تحددت الأسباب السياسية لانتشار ونمو الفساد في ست أسباب وجاءت استجابة المبحوثين عليها مرتبة تنازلياً على النحو التالى وفقاً للمتوسط المرجح جدول (٧):

جاء فى مقدمتها التعيين فى الوظائف الحكومية لا يكون على أساس الكفاءة بمتوسط مرجح ٣,٨٢ درجة من خمس درجات، ثم ضعف الوعى السياسي لدى البعض يساهم فى استمرار الفساد ٣,٧٨ درجة، وتعقد الوضع السياسي يساهم فى ارتكاب الأخطاء بمتوسط ٣,٦١ درجة، ووجود الولاءات السياسية يؤدى الى تفشى ظاهرة الفساد الإداري ٣,٤٨ درجة، واختيار القيادات يكون على أساس الولاء السياسي وليس الكفاءة ٣,٤٣ درجة، وأخيراً الانفلات الأمني عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بمتوسط مرجح ٣,٤٢ درجة.

وعلى هذا يتضح تعدد الأسباب السياسية لانتشار الفساد ولعل من أهمها عدم الالتزام فى تعيين العاملين أو حتى القيادات على أساس الكفاءة بل المحسوبية والواسطة، وضعف الوعى السياسي، والانتماءات السياسية التى يكون الولاء إليها أولاً قبل المنظمة أو الدولة، وهذا ما أكدته دراسة (بحر: ٢٠١١) التي أكدت علي أن الوضع السياسي يلعب دوراً أساسياً في وجود الفساد الإداري.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً للدرجة الاجمالية لموافقتهم على الأسباب السياسية لانتشار الفساد على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول (٥) أن حوالى عشر المبحوثين (١٠,٤%) موافقتهم منخفضة على الأسباب السياسية لانتشار الفساد الإداري، والثلث منهم (٣٣,٣%) موافقتهم متوسطة، بينما كان ٥٦,٣% منهم موافقتهم مرتفعة، وهو ما يعنى ارتفاع موافقة المبحوثين على الأسباب السياسية لانتشار الفساد الإداري.

٤- **الأسباب التشريعية:** تحددت الأسباب التشريعية لانتشار ونمو الفساد الإداري فى إحدى عشر سبباً وجاءت استجابة المبحوثين عليها مرتبة تنازلياً على النحو التالى وفقاً للمتوسط المرجح جدول (٨):

جدول (٨) المتوسط المرجح لمدى موافقة المبحوثين على الاسباب التشريعية لانتشار الفساد الإداري

م	الاسباب التشريعية	المتوسط المرجح	الترتيب
١	عدم معرفة المواطن بحقوقه وواجباته يشجع على الفساد	٣,٩٢	٢
٢	عدم وجود ضمانات كافية لحماية الذين يبلغون أو يشهدون فى قضايا الفساد	٣,٩٥	١
٣	عدم وضوح القوانين التى تنظم العمل داخل المنظمة	٣,٧٧	٨
٤	استغلال القوانين واللوائح لتحقيق المصالح الشخصية	٣,٦٥	١١
٥	عدم العدالة فى تطبيق القوانين فى التعامل مع الأفراد	٣,٩١	٣
٦	الشعور بأن هناك غموض متعمد فى القوانين واللوائح	٣,٦٧	١٠
٧	هناك فرصة للتهرب من القوانين واللوائح بسبب عدم وضوحها	٣,٧٠	٩
٨	الانفلات وعدم احترام للقوانين والأنظمة	٣,٨٦	٦
٩	التحايل على القوانين والأنظمة لتحقيق مصلحة شخصية	٣,٩٠	٤
١٠	ضعف ثقة الأفراد فى الاجراءات القضائية لمواجهة الفساد	٣,٨١	٧
١١	ضعف العقوبات التى قد يتعرض لها الموظف الفاسد يشجع على الفساد	٣,٨٨	٥
	المتوسط العام	٣,٧٥	

حيث جاء فى مقدمتها عدم وجود ضمانات كافية لحماية الذين يبلغون أو يشهدون فى قضايا الفساد وذلك بمتوسط مرجح ٣,٩٥ درجة من خمس دراجات، ثم عدم معرفة المواطنين بحقوقهم وواجباتهم يشجع على الفساد ٣,٩٢ درجة، وعدم العدالة فى تطبيق القوانين على جميع الأفراد ٣,٩١ درجة، وسهولة التحايل على القوانين لتحقيق مصالح شخصية ٣,٩٠ درجة، وضعف العقوبات التى تقع على الموظف الذى يثبت تورطه فى الفساد يشجع على الفساد ٣,٨٨ درجة، وهذا ما شجع الكثير مع الانفلات وعدم احترام القوانين أو الالتزام بها بمتوسط مرجح ٣,٨٦ درجة، وقد شجع على ذلك أيضاً ضعف ثقة الأفراد فى الاجراءات القضائية لمواجهة الفساد ٣,٨١ درجة، حتى أن البعض يرى الغموض فى القوانين واللوائح متعمد بمتوسط مرجح ٣,٦٧ درجة، وأخيراً استغلال القوانين واللوائح لتحقيق مصالح شخصية بمتوسط مرجح بلغ ٣,٦٥ درجة.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً للدرجة الإجمالية لموافقتهم على الأسباب التشريعية لانتشار الفساد الإداري على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول(٥) أن ٨,٧% من المبحوثين موافقتهم منخفضة على الأسباب التشريعية، وما يزيد عن الثلث (٣٥%) موافقتهم متوسطة، بينما ما يزيد عن النصف (٥٦,٣%) موافقتهم مرتفعة على الأسباب التشريعية لانتشار الفساد الإداري.

وهذا ما أكده دليل المقابلة للخبراء والمتخصصين، حيث تبين أن عدم وجود الضمانات الكافية لحماية المواطنين اللذين يبلغون عن قضايا الفساد وعدم معرفتهم بالحقوق والواجبات والتحايل على القوانين والانظمة لتحقيق مصلحة شخصية وشعورهم بعدم العدالة فى تطبيق القوانين فى التعامل مع الأفراد.

وعلى هذا يتضح ارتفاع استجابة المبحوثين على الأسباب التشريعية لإنتشار ونمو الفساد الإداري من أهمها الخوف من التبليغ عن قضايا الفساد، وعدم معرفة المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وبالتالي يسهل استغلالهم، والشعور بعدم العدالة فى تطبيق القوانين واللوائح وضعف العقوبات على من يثبت تورطه فى قضايا فساد، وسهولة التحايل على القوانين واللوائح لتحقيق مصالح شخصية، وهذا ما أكدته دراسة (hiwang: 1996) والتي أكدت علي أن هناك أسباب كثيرة للفساد منها عدم تطبيق القوانين وعدم المصداقية من موظفي الحكومة والجهل العام وعدم المساواة الاجتماعية.

٥- الاسباب الخاصة بالبيئة العامة فى ظهور ونمو الفساد:

تحددت الاسباب الخاصة بالبيئة العامة والتى تشجع على ظهور الفساد فى عشرةأسباب وجاءت استجابة المبحوثين عليها مرتبة تنازلياً على النحو التالى وفقاً للمتوسط المرجح جدول (٩):

جدول (٩) المتوسط المرجح لمدى موافقة المبحوثين على الاسباب الخاصة بالبيئة العامة لانتشار الفساد الإداري

م	الاسباب الخاصة بالبيئة العامة	المتوسط المرجح	الترتيب
١	أصبحت ثقافة المجتمع تتقبل وجود الفساد	٣,٧٤	٦
٢	تنشئة الفرد فى بيئة فاسدة يشجعه على ممارسة الفساد	٣,٧٩	٤
٣	البيئة المحيطة بالفرد تساعد على الفساد الإداري	٣,٥٦	٩
٤	اهمال الأسرة فى توعية الابناء بالفساد يجعله مقبولا لديهم	٣,٧٩	٥
٥	الزملاء واصدقاء السوء لهم تأثير على نشر الفساد	٣,٩٤	٢

م	الاسباب الخاصة بالبيئة العامة	المتوسط المرجح	الترتيب
٦	غياب أو ضعف الوازع الدينى لدى الموظف العام يدفعه للفساد	٤,٠٨	١
٧	تفاقم المشكلات الاجتماعية وصعوبات الحياة تبرر للموظف الفساد	٣,٣٣	١٠
٨	عدم وجود ميثاق أخلاقي للعمل يلتزم به جميع مسئولي كل وحدة من وحدات الجهاز الحكومي	٣٣,٦	٨
٩	الحرص على تحقيق المصالح الخاصة والمنافع الشخصية من خلال مخالفة القواعد والاجراءات	٣,٦٩	٧
١٠	عدم الموضوعية وغياب الحياد من وسائل الاعلام	٣,٨٦	٣
	المتوسط العام	٣,٦٩	

حيث جاء فى مقدمتها غياب أو ضعف الوازع الدينى لدى الموظف يدفعه للفساد بمتوسط مرجح بلغ ٤,٠٨ درجة من خمس درجات، ثم رفاق السوء من الزملاء والاصدقاء ٣,٩٤ درجة، وعدم الموضوعية فى التناول الاعلامى والفنى لقضايا الفساد والذى يجعل من الفاسدين رموز وابطال ٣,٨٦ درجة، والتنشئة الاجتماعية للفرد فى بيئة فاسدة ٣,٧٩ درجة، وفى نفس السياق إهمال الأسرة فى توعية الابناء بالفساد ومخاطره على الفرد والأسرة والمجتمع ٣,٧٩ درجة، وثقافة المجتمع أصبحت تتقبل الفساد وتروج له بمتوسط مرجح ٣,٧٤ درجة، وضعف الانتماء واعلاء المصالح الشخصية على المصالح الوطنية لدى الفرد ٣,٦٩ درجة، وعدم وجود ميثاق أخلاقي ينظم العمل ويلتزم به الجميع ٣,٦٦ درجة، وتفاقم المشكلات الاجتماعية وصعوبات الحياة تعطى مبرر للموظف لممارسة الفساد ٣,٣٣ درجة.

وهذا ما اكدته نتائج دليل المقابلة للخبراء حيث أكدوا على أن من أهم الأسباب الخاصة بالبيئة العامة هى تفاقم المشكلات الاجتماعية وصعوبات الحياه تدفع الموظف على الفساد، بالإضافة إلى غياب وضعف الوازع الدينى واصطحاب زملاء وأصدقاء السوء كذلك تنشيئة الفرد فى بيئة فاسدة يشجعه على ممارسة الفساد.

وعلى هذا يتضح ارتفاع موافقة المبحوثين على الاسباب الخاصة بالبيئة العامة والثقافية والتى تشجع على انتشار الفساد والتي من أهمها ضعف الوازع الدينى، ورفاق السوء الذين يشجعون على الانزلاق فى مستنقع الفساد، والتناول الإعلامي الخاطئ لقضايا الفساد حتى أنه أصبح أمر مقبول فى ثقافة المجتمع، والتنشئة الاجتماعية الخاطئة للأبناء والتى تقودهم لممارسة الفساد، وهذا ما أكدته دراسة (عبد الحليم والعتيبي: ٢٠١٤/٢٠١٥) الذي أكد علي أن العوامل الاجتماعية تفوقت علي كل العوامل في ممارسة الفساد الإداري منها شيوع المجاملات والمنافع المتبادلة وانتشار ظاهرة النفاق الإداري وهو ما أشارت إليه نظرية القيم الأخلاقية.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً للدرجة الاجمالية لموافقتهم على الأسباب الخاصة بالبيئة العامة والثقافية لانتشار الفساد الإداري على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول (٥): أن حوالى عشر المبحوثين (١٠,٩%) موافقتهم منخفضة على هذه الأسباب، وما يزيد على الربع منهم (٢٧,٣%) موافقتهم متوسطة، وأعلى نسبة (٦١,٧%) موافقتهم مرتفعة، وهو ما يعنى ارتفاع موافقة المبحوثين على الأسباب الخاصة بالبيئة العامة والثقافية لانتشار الفساد الإداري.

رابعا :الأساليب العلاجية لمواجهة ظاهرة الفساد: جاءت استجابة المبحوثين عن مدى موافقتهم على الأساليب العلاجية لمواجهة الفساد مرتبة تنازلياً على النحو التالى جدول (١٠):

جدول (١٠) المتوسط المرجح لمدى موافقة المبحوثين على الأساليب العلاجية لظاهرة الفساد الإداري

م	الأساليب العلاجية	المتوسط المرجح	الترتيب
١	زيادة الحوافز للعاملين لحثهم على الاداء الجيد	٤,٢٣	١٢
٢	زيادة الاجور بما يكفى لسد حاجات الموظف	٤,٢٦	٨
٣	تكافئ الإدارة المحسن على احسانه	٤,٢٥	٩
٤	تعاقب الإدارة المسيء على اساءته	٤,٢٧	٧
٥	تراقب الإدارة كافة الأعمال التى يقوم بها الموظف	٤,٢٠	١٣
٦	تستخدم الإدارة عملية الرقابة من أجل تصحيح الانحراف إن أمكن	٤,١٨	١٤
٧	التنبيه على الموظف عندما يخطئ حتى لا يتكرر ذلك	٤,٢٢	١٠
٨	تدريب العاملين على الاداء الجيد بعيداً عن الفساد	٤,٢٤	١١
٩	تعامل الإدارة العاملين بعدالة وانصاف	٤,٢٨	٥
١٠	لا تفرق الإدارة بين العاملين إلا على أساس الكفاءة	٤,٣٣	٢
١١	تنمية الوازع الديني لدى العاملين للحد من ارتكاب الخطأ والانحراف	٤,٣٢	٣
١٢	إنشاء وحدات رقابية داخل أجهزة الدولة	٤,١٤	١٥
١٣	تشديد العقوبات على من يرتكب جرائم الفساد الإداري	٤,٣١	٤
١٤	تعيين القيادات يكون على أساس الكفاءة الإدارية	٤,٢٨	٦
١٥	التدريب المستمر للعاملين لرفع كفاءتهم وحثهم على الاخلاص فى العمل	٤,٣٤	١
	المتوسط العام	٤,١٥	

حيث جاء فى مقدمتها التدريب المستمر للعاملين لرفع كفاءتهم وحثهم على الاخلاص فى العمل وبلغ المتوسط المرجح لهذا المقترح ٤,٣٤ درجة من خمس درجات، ثم التزام الإدارة بالموضوعية والعدالة فى تعاملها مع العاملين ويكون معيار الكفاءة هو الأساس بمتوسط ٤,٣٣ درجة، وتلى ذلك تنمية الوازع الدينى لدى العاملين ٤,٣٢ درجة، وتشديد العقوبات على من يرتكب جرائم الفساد ٤,٣١ درجة، والدقة فى اختيار وتعيين القيادات على أساس الكفاءة الإدارية والنزاهة ٤,٢٨ درجة، ومعاقبة الإدارة المخطئ ومرتكب الفساد ٤,٢٧ درجة، وزيادة الاجور للعاملين بما يكفى سد احتياجات اسرهم ٤,٢٦ درجة، وجود اساليب للثواب والعقاب من جانب الإدارة ٤,٢٥ درجة، والتنبيه المستمر على العاملين بخطورة الفساد عليهم ومؤسساتهم والدولة ٤,٢٤ درجة، زيادة الحوافر للعاملين لحثهم على الاداء الجيد ٤,٢٣ درجة، ومراقبة الإدارة للعاملين حتى لا يقعوا فى الفساد ٤,٢٠ درجة، ويتم ذلك من خلال انشاء وحدات للمتابعة والرقابة داخل المؤسسات ٤,١٤ درجة

وعلى هذا يتضح وجود العديد من الأساليب العلاجية لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري لعل من أهمها تدريب العاملين على النزاهة ورفع كفاءتهم الإدارية، والتزام الإدارة بالعدالة والموضوعية فى تعاملها مع العاملين، وزيادة الاجور والحوافز من أجل اشباع حاجات العاملين وضمان المعيشة الكريمة لهم ولأسرهم، مع تشديد العقوبات على من يرتكب جرائم الفساد.

وتبين من دليل المقابلة للخبراء أن من أهم الأسباب العلاجية لابد من تنمية الوازع الدينى لدى العاملين وزيادة الأجور والحوافز للعاملين لحثهم على الداء الجيد وتشديد العقوبات على من يرتكب جرائم الفساد الإداري وتعيين القيادات على أساس الكفاءة الإدارية.

خامسا:علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين بموافقتهم على أسباب إنتشار ونمو الفساد:-

يتناول هذا الجزء عرض نتائج التحليل الإحصائي والخاص باختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة التالية للمبحوثين: السن، الدخل، عدد أفراد الأسرة، النوع، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، الخبرة العملية، نوع قطاع العمل، المعرفة بجهات محاربة الفساد، درجة انتشار الفساد فى القطاع العام، درجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص وبين درجة موافقتهم على أسباب انتشار الفساد سواء كانت التنظيمية، والاقتصادية، والسياسية، والتشريعية، والبيئة الثقافية وجاءت النتائج على النحو التالى:

أ- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بموافقة المبحوثين على الأسباب التنظيمية لإنتشار الفساد

ينص الفرض الإحصائي الاول على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وهى: السن، الدخل، عدد أفراد الأسرة، النوع، الحالة

الاجتماعية، الحالة التعليمية، الخبرة العملية، نوع قطاع العمل، المعرفة بجهات محاربة الفساد، درجة انتشار الفساد فى القطاع العام، درجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص وبين درجة موافقة المبحوثين على الأسباب التنظيمية لانتشار الفساد"

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط ليبرسون مع المتغيرات الثلاثة الاولى واختبار مربع كاى مع باقى المتغيرات وجاءت النتائج على النحو التالى:

- وجود علاقة ارتباطية عكسية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين سن المبحوثين وبين درجة موافقتهم على الأسباب التنظيمية لانتشار الفساد حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة -٠,١٦٠
- وجود علاقة معنوية بين متغيرات :الحالة الاجتماعية ومستوى انتشار الفساد فى القطاع العام، ومستوى انتشار الفساد فى القطاع الخاص وبين مستوى موافقة المبحوثين على الأسباب التنظيمية لانتشار الفساد وبلغت قيم مربع كاى المحسوبة على الترتيب ٨,٢٥، ٣١,٩٤، ١٦,٨٤
- عدم وجود علاقة معنوية بين باقى المتغيرات المستقلة المدروسة وبين موافقة المبحوثين على الأسباب التنظيمية لإنتشار الفساد الإدارى

وبناء على هذه النتائج فإنه لايمكن رفض الفرض الاحصائى السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: السن، الحالة الاجتماعية، درجة انتشار الفساد فى القطاع العام، درجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص والتى ثبت معنوية علاقتها وامكانية قبول الفرض البحثى البديل.

ويمكن تفسير معنوية هذه النتائج بأنه كلما زاد سن المبحوثين انخفضت موافقتهم على الأسباب التنظيمية لانتشار الفساد لأنه يكون قد قضى وقت طويل بالعمل وتفهم الجوانب التنظيمية التى تحكم العمل وأصبح جزء منها وبالتالى لا يمكن إرجاع انتشار الفساد الى الجوانب التنظيمية.

ب-علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بموافقة المبحوثين على الأسباب الإقتصادية لإنتشار الفساد

ينص الفرض الاحصائى الثانى على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة موافقة المبحوثين على الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط ليبرسون للمتغيرات من النوع المتصل، واختبار مربع كاى للمتغيرات من النوع الاسمى وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (١١):

- وجود علاقة معنوية بين متغيرات: الحالة الاجتماعية، درجة انتشار الفساد فى القطاع العام، درجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص وبين مستوى موافقة المبحوثين على الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد وبلغت قيم مربع كاى المحسوبة على الترتيب ٨,٤٥، ٣٠,٢٠، ١٣,٧٧
- عدم وجود علاقة معنوية بين باقى المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين موافقتهم على الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد.
- وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الاحصائى السابق كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات الحالة الاجتماعية، درجة انتشار الفساد فى القطاع العام، درجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص وامكانية قبول الفرض البحثى البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

جـ-علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين بموافقتهم على الأسباب السياسية لإنتشار الفساد

ينص الفرض الإحصائي الثالث على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة موافقتهم على الأسباب السياسية لانتشار الفساد الإداري".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط ليبرسون واختبار مربع كاى وجاءت النتائج على النحو التالى جدول (١١):

- وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين دخل المبحوثين وبين درجة موافقتهم على الأسباب السياسية لانتشار الفساد وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط ٠,١٦٧
- وجود علاقة معنوية بين متغيرى الحالة الاجتماعية، ودرجة انتشار الفساد فى القطاع العام وبين مستوى الموافقة على الأسباب السياسية لانتشار الفساد وبلغت قيمتي مربع كاى المحسوبتان ٦,٣٣، ٤٢,٤٤ على الترتيب
- عدم وجود علاقة معنوية بين باقى المتغيرات المستقلة المدروسة وبين موافقة المبحوثين على الأسباب السياسية لانتشار الفساد الإداري.

وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الاحصائى السابق كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: الدخل، الحالة الاجتماعية، درجة انتشار الفساد فى القطاع العام، وامكانية قبول الفرض البحثى البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

د- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين بموافقتهم على الأسباب التشريعية لإنتشار الفساد

ينص الفرض الاحصائى الرابع على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة موافقتهم على الأسباب التشريعية لانتشار الفساد الإداري".

ولإختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون واختبار مربع كاى وجاءت النتائج على النحو التالى جدول (١١):

- تبين وجود علاقة معنوية بين متغيرات : الحالة الاجتماعية، ودرجة انتشار الفساد فى القطاع العام، ودرجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص وبين مستوى موافقة المبحوثين على الأسباب التشريعية لانتشار الفساد وبلغت قيم مربع كاى المحسوبة ٩,١٥، ٥٣,٣٨، ٢١,١٦ على الترتيب.
- عدم وجود علاقة معنوية بين باقى المتغيرات المستقلة المدروسة وبين موافقة البمحوثين على الأسباب التشريعية لانتشار الفساد الإداري.

وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الاحصائى السابق كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات الحالة الاجتماعية، ودرجة انتشار الفساد فى القطاع العام، ودرجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص وامكانية قبول الفرض البحثى البديل بالنسبة لهذه المتغيرات والتى ثبت معنوية علاقتها بموافقة المبحوثين على الأسباب التشريعية لانتشار الفساد.

هـ- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين بموافقتهم على الأسباب البيئية والثقافية لإنتشار الفساد

ينص الفرض الإحصائي الخامس على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة موافقتهم على الأسباب البيئية والثقافية لانتشار الفساد الإداري"

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون واختبار مربع كاى وجاءت النتائج على النحو التالى جدول (١١):

- تبين وجود علاقة ارتباطية عكسية عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين سن المبحوثين وبين موافقتهم على الأسباب البيئية والثقافية لانتشار الفساد، وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة -٠,٢٤٣
- وجود علاقة معنوية بين متغيرى درجة انتشار الفساد فى القطاع العام، ودرجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص وبين مستوى موافقتهم على الأسباب البيئية

والثقافية لانتشار الفساد الإداري وبلغت قيمتى مربع كاى المحسوبة ٥٩,٣١، ١١,٢٥

- عدم وجود علاقة بين باقى المتغيرات المستقلة المدروسة وبين موافقة المبحوثين على الأسباب البيئية والثقافية لانتشار الفساد

وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: السن، ودرجة انتشار الفساد فى القطاع العام، ودرجة انتشار الفساد فى القطاع الخاص وامكانية قبول الفرض البحثى البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

جدول (١١) قيم مربع كاى ومعامل الارتباط البسيط لعلاقة المتغيرات المستقلة المدروسة برأي المبحوثين فى أسبابإنتشار الفساد الإدارى

م	المتغيرات	التنظيمية	الإقتصادية	السياسية	التشريعية	البيئية
	قيم مربع كاى					
١	النوع	٣,٨٣	٠,٠٨٣	٠,٦٠٤	٤,٥٣	٠,٤٦٧
٢	الحالة الإجتماعية	*٨,٢٥	*٨,٤٥	*٦,٣٣	**٩,١٥	٢,١٤
٣	الحالة التعليمية	٤,٧	٤,٢٤	٣,٧٣	٥,٠٤	١٠,٤١
٤	الخبرة العملية	٤,٩٨	٣,٤٧	٢,٨٨	٨,١٤	٥,٩٩
٥	قطاع العمل	٤,٩٨	٠,٥٧٧	٠,٧٠٠	١,١٦	١,٩٠
٦	المعرفة بجهات محاربة الفساد	٥,٧١	٤,٢٩	٣,٥٣	٤,٣١	٧,٩١
٧	إنتشار الفساد فى القطاع العام	**٣١,٩٤	**٣٠,٢٠	**٤٢,٤٤	**٥٣,٣٨	**٥٩,٣١
٨	إنتشار الفساد فى القطاع الخاص	**١٦,٨٤	**١٣,٧٧	٧,٠٨	**٢١,١٦	*١١,٢٥
	قيم معامل الارتباط البسيط					
١	السن	-٠,١٦٠*	-٠,٠٨٤	-٠,٠٥١	-٠,١٠٣	-٠,٢٤٣**
٢	الدخل	٠,٠٧٥	٠,١١٥	*٠,١٦٧	٠,٠٧٩	٠,٠٠٩
٣	عدد أفراد الأسرة	٠,٠٥٦	٠,١٠٥	٠,٠٢١	٠,٠٩٦	-٠,٠١٠

نتائج الدراسة

- تبين أن ما يقرب من نصف المبحوثين عندهم علم بوجود جهات لمحاربة الفساد .
- تبين أن ما يزيد من نصف المبحوثين أكدوا على أن انتشار الفساد فى القطاع العام بدرجة كبيرة عنه فى القطاع الخاص.
- أكد معظم المبحوثين على أن أكثر الجهات المسئولة عن مكافحة الفساد هى الرقابة الادارية يليها المديرون والمشرفون.
- أشارت نتائج الدراسة أن انتشار الفساد فى الجهاز الحكومي زاد فى الفترة الأخيرة وينتشر بين عدد من الفئات العاملة عن غيرها وينتشر فى

قطاع معين بالدولة عن غيره وعليه يتضح معرفة المبحوثين بمجال انتشار الفساد.

- تبين من نتائج الدراسة أن من أهم الأسباب المختلفة لانتشار الفساد الإداري تأتى فى مقدمتها الموافقة على الأسباب الخاصة بالبيئة العامة والثقافية، ويرجع ذلك لضعف الوازع الدينى ورفاق السوء والتناول الإعلامي الخاطئ لقضايا الفساد والتنشئة الاجتماعية الخاطئة للأبناء. يليها الأسباب التشريعية والسياسية منها الخوف من التبليغ عن قضايا الفساد وعدم معرفة المواطنين لحقوقهم وواجباتهم والشعور بعدم العدالة فى تطبيق القوانين لتحقيق مصالح شخصية. ثم الأسباب الاقتصادية وكان فى مقدمتها تدنى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ونقص الموارد اللازمة لأداء العمل بوحدات الجهاز الحكومي وانخفاض الأجور والشعور بالظلم وعدم العدالة.

أما من أهم الجوانب التنظيمية والادارية فكان من أهمها تعمد تعطيل مصالح الناس لاجبارهم على دفع الرشوة واستغلال بعض المواطنين مناصبهم فى العمل لتحقيق مصالح شخصية وعدم حرصهم على ممتلكات الدولة وعدم الاحترام والالتزام بالقانون وهذا ما أكده دليل المقابلة للخبراء والمتخصصين.

- أفادت نتائج الدراسة أن من أهم الأساليب العلاجية لمواجهة الفساد الإداري من وجهة نظر المبحوثين هى تدريب العاملين على النزاهة ورفع كفاءتهم الادارية والتزام الادارة بالعدالة والموضوعية وزيادة الأجور والحوافز وتشديد العقوبات على من يرتكب جرائم فساد.
- تبين من نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة معنوية بين متغيرات الحالة الاجتماعية ودرجة انتشار الفساد فى القطاع العام ومستوى انتشاره فى القطاع الخاص بين مستوى موافقة المبحوثين على الأسباب التنظيمية والاقتصادية والتشريعية.

توصيات الدراسة

توصلت الدراسة إلي عدة توصيات منها:

- مراجعة التشريعات والقوانين التى تحكم العمل فى محاولة سد الثغرات الموجودة فى هذه القوانين والتى يستغلها بعض العاملين من أجل تحقيق مصالح شخصية دون مراعاة الصالح العام مع تشديد العقوبات على من يرتكب جرائم الفساد، وتسليط الضوء إعلامياً على قضايا الفساد من أجل فضح الفاسدين.

- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية خاصة الاطفال بالأسر وتربيتهم على الامانة والصدق والحفاظ على الممتلكات العامة، وتوسيع المساحة الاعلامية لرجال الدين لبيان فداحة ذنب المفسدين والفاسدين على المجتمع والدولة.
- وضع عدد من المعايير الموضوعية الدقيقة لاختيار العاملين بالمنظمات وقيادتهم يراعى فيها قيم الكفاءة فى العمل والاخلاص والصدق، مع اعداد البرامج التدريبية والارشادية لهم قبل التحاقهم بالعمل وأثناء العمل لصقل مهارتهم فى العمل وإتقانه بعيداً عن الفساد
- العمل على تضييق الفوارق فى الدخول بين العاملين بالدولة حيث توجد فوارق كبيرة بين العاملين فى جهات مختلفة وهو ما ينمى روح الحقد والكراهية ويشجع على ممارسة الفساد والحصول على الرشوة من أجل العيش فى المستوى الذى يتمتع به غيره الذى يحصل على أضعاف راتبه
- وضع آليات للمتابعة والمراقبة الداخلية على العاملين مع التزام العاملين بالحيادية والموضوعية فى التعامل مع العاملين مع وجود سجلات خاصة بكل عامل تسجل فيها تاريخه الوظيفي والجزاءات التي حصل عليها، وسلوكه العام بالعمل سواء بين زملائه أو المتعاملين معه.
- يجب مراجعة البيئة العامة والثقافية والتى أصبحت تمثل بيئة خصبة لانتشار الفساد، وتجعل الفاسدين أبطال فى المجتمع.

المراجع:

١- أحمد عبد الرحمن الشميرى، مصطفى محمود أبو بكر، الفساد الإدارى ظواهره وسبل علاجه، الجمعية السعودية لريادة الأعمال، جامعة الملك سعود، ٢٠١٣.

٢- احمد محمد عبد الحليم، الفساد الإدارى (الدوافع والأسباب) دراسة ميدانية لوجهات نظر الأجهزة الرقابية الاردونية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٤.

٣- حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر، دراسة مقارنة للدول النامية، القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٣.

٤- رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي، الفسد بين الشفافية والمساءلة، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٦.

٥- عاصم الاعرجى، دراسات معاصرة فى التطوير الإدارى، دار الفكر، عمان، ط ر ١٩٩٥

٦- عامر الكبيسى، الفساد العالمى الجديد واسترتيجيات مواجهته، مؤسسة اليمامه الصحيفية بالرياض، كتاب الرياض الشهرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩

٧- محمد البدوي، والسيد عبد العاطي وآخرون، طبييعة الدراسة السوسيولوجية للفساد في مشكلات المجتمع المصري، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.

٨- محمد شومان، قراءات في جرائم خاصة، المجلة الجنائة القومية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، ١٩٨٨.

٩- محمد عبد الله أبو علي، الفساد والرشوة في المجتمعات النامية، المجلة الجنائة القومية، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، القاهرة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، نوفمبر ١٩٧٤.

١٠- ملتقى الحوار والتنمية وحقوق الانسان، تقرير فساد المحليات، ٣٠ أغسطس، ٢٠١٦.

١١- منصور بن نايف العتيبى، الفساد الإداريأسبابه وعلاجه دراسة ميدانية، مستقبل التربية العربية، مصر، ٢٠١٥

١٢- هناء عبد العاطى حسن، الفساد الإدارى والاثار الإقتصادية، كلية ادارة الأعمال، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤.

١٣- يوسف عيد عطية بحر، الفساد الإداري المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية علي المستشفيات الكبري في قطاع غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١.

14- Clinard Marshell. B.& Meier Report F, (2008),Sociology of Deviant Behavior, 30ed, U.S.A, Wadsworth cengage, 2008.

15- Dirks, Ropret, (1993)"Stravation and Famine": Cross-Cultural Codes and Some Hypothesis Tests, Cross-Cultural Research, N.Y,MC Graw- Hill, Feburary, Vol27, No-2,28-69.

16- Wang, Keechul, Administrative Corruption In the Republic Of Korea, University of Southem Califomia, United States Ann Arbor, ph. D, 1996

17- Matsumato, Midori, Administraive Corruption and its effects on governoment education expendirure: Acase Study of four South east Asian Countries M.A, university of Colorodo at Bowder, united States, 2008

18- Eugene S,zawat kowski, organization legality: Theoretical Integration and lustrative Application, Acaderny of Management Review, Vol .10.1985